المجتمع والناس

إعداد/إيفاق سلطان

المجلس البريطاني ينظم فعالية خاصة ببرنامج نقطة انطلاق

صنعاء / عبدالرزاق العزعزي :

أوضح الدكتور إبراهيم حجري وزير التعليم الفني والتدريب المهني أن الاهتمام بشريحة الشباب من آولويات الوزارة، مشيراً إلى أن وزارته تملك عددا من المشاريع التي تهم الشباب.. وأكد أنه تم إنشاء قطاع خاص بالفتيات يهتم بتدريس اللغة الإنجليزية لهن..

جاء ذلك في الفعالية الخاصة التي نظمها المجلس البريطاني ضمن برنامج نقطة انطلاق صباح الأربعاء الماضي بفندق ميركيور صنعاء وبحضور عدد من ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص..

وأعرب د. حجري عن اعتزازه بعلاقة الوزارة والمجلس البريطاني، مضيفاً أنه حضر عددا من البرامج التي تهتم بالشباب والتي نظمها المجلس خلال الفترة الماضية..

وخلال الفعالية تحدث السيد مايكل وايت مدير المجلس البريطاني عن برنامج نقطة انطلاق واستعرض نبذة بسيطة عن البرنامج الذي دشن فعلياً في بريطانيا قبل 21 عاماً ودخل الدولة العربية في 2004، بينما كان انطلاقه في اليمن منذ العام 2007م.. كما استعرض عدد النساء اللواتي تم استهدافهن خلال الفترة الماضية عن طريق شركائهم في تنفيذ البرنامج في اليمن وهم مؤسسة الصالح التنموية الخيرية، معهد إمباكت وخديجة الصرحي للتدريب والاستشارات.

كما ألقى الحاج عبدالواسع هائل سعيد أنعم كلمة أكد فيها أن المرأة تثبت كفاءتها أكثر من الرجل في مصانع المجموعة، لا سيما وهي لا تغادر المصانع إلا بعد أن تنجز ما عليها من واجبات؛ بعكس الرجل الذي يؤخر عمله في حالات كثيرة حتى اليوم الثاني.

الجدير بالذكر أن برنامج نقطة انطلاق يهدف لتطوير وتدريب المرأة ويعد برنامجا نسائيا تنمويا حائزا على عديد من الجوائز العالمية.

المهمشون يقفون على هامش آليات التنمية !! 2 - 1

أكثر من (95 ٪) من عاملي النظافة في اليمن من المهمشين

ماثيو: طموح «ديا» الإستراتيجي تحسين الأوضاع المعيشية للمهمشين

المهمشون هم أكثر فئات المجتمع معاناة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية .. وهم فئات اجتماعية انتهى بهم القدر إلى الوقوع في شراك الفقر و أصبحوا غير مؤمن عليهم غذائياً، وفي كثير من الأحيان لا يستطيعون الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم و الصحة .

ولما كانت هذه الفئات هي الأكثر ضعفا وحاجة، فقد استهدفتهم منظمة «ديا» الفرنسية التي تعمل في اليمن منذ العام 1999 م، متتبعة منهجية للتحسين المباشر للأوضاع المعيشية الخاصة بفئات المهمشين اجتماعياً من أجل تنمية اجتماعية مستدامة ، وتقوم المنظمة حاليا باستهداف مهمشي محافظة تعز ووضعت الخطط والإستراتيجيات لتؤمنهم غذائيا وصحيا واجتماعيا.

وفي هذا السياق تحدث عن منظمة « ديا » وبرامجها وآليات عملها السيد ماثيو كير ليرو ممثل المنظمة في اليمن ضمن اللقاء التالي :

لقاء / نعائم خالد

أوضاع المهمشين بحاجة إلى تكاتف الدولة ومنظمات المجتمع المدني والحريصين على التغيير

مشاريع المنظمة في تعز هدفها إدارة اقتصاد الأسرة المهمشة

ماثيو

في البداية نود منكم التعريف بمنظمة « ديا » الفرنسية وبداية عملها في اليمن ؟

- منظمة « ديا » هي منظمة دولية غير حكومية و مقرها الرئيسي في فرنسا و حالياً «ديا » لديها مشاريع في اليمن و الرأس الأخضر في أفريقيا والمغرب و فلسطين. وقد بدأت « ديا « بتنفيذ بعض مشاريعها في اليمن منذ عام 1999م ، وقد تأسست منذ 21 عاماً .

وقال: التزام « ديا » قائم على أساس حقيقة واحدة وهي اجتثاث ظاهرة الاستثناء الاجتماعي ، حيث توجد عدة أسباب تخلق هذا الاستثناء منها ما هو جغرافي و من الممكن أن تكون اجتماعية أو سياسية.

وأضاف: المهمشون هم فئات اجتماعية انتهى بهم القدر بالوقوع في شراك الفقر و أصبحوا غير مؤمن عليهم غذائياً، وفي كثير من الأحيان لا يستطيعون الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ولديهم فرص اقتصادية محدودة جداً، وهم يقفون على هامش آليات التنمية وليس لديهم أكثر من استراتيجيات البقاء ، وهم أكثر ضعفاً ، ومن هذا المنطلق تطمح «ديا» إستراتيجيا إلى التحسين المباشر للأوضاع المعيشية الخاصة بفئات المهمشين اجتماعياً من أجل تنمية اجتماعية مستدامة .

وقال : منهجيتنا التنفيذية تقوم على ثلاثة مبادئ هي التحسين المباشر للأوضاع المعيشية من خلال وصول أفضل للخدمات الأساسية (كالتعليم و الصحة و العمل والمنزل و الماء..) ورفع قدرات التنظيمات و تعزيز القدرة على التفاوض لديهم وتصميم خطط العمل التعاوني بالشراكة مع مختلف القطاعات من المجتمع المدني و السلطات المحلية.

واسترسل : أولا و فوق كل شيء ، يستند هذا النهج الميداني على الأفراد و الأسر و المجتمعات المحلية أو الذين يحرصون على التغيير و يتطلب شراكة قوية مع منظمات المجتمع المدني و السلطات العامة والمحلية و الوطنية ومقدمي الخدمات العامة.

وقد بدأت « ديا » بالتدخل في اليمن في محافظتي تعز و لحج فعملت بالتعاون مع السلطات المحلية على إعادة تأهيل 16 مدرسة و 14 مركزا صحياً ووحدة صحية في عام 2001م من أجل تطوير الأوضاع المعيشية للأطفال الفقراء وبدأت بتنفيذ برنامج إعادة تسكين عمال النظافة « المهمشين » في منطقة سوق الجملة في مدينة تعز ، وخلال الأعوام من 2003م - 2007 م قامت ديا بتنفيذ مشاريع أخرى في ثلاث مناطق هي سوق الجملة في الجانب الصحي والتعليمي والدمج الاجتماعي، وزيد الموشكي في الجانب الصحي و التعليم و الصرف الصحي ومنطقة المفتش في جانب الجندر (المساواة الاجتماعية) و الصحة ، وخلال هذه المرحلة أيضاً بدأت ديا بتنفيذ 6 مشاريع إمدادات مياه في مديريتي المخا و الوازعية (بمحافظة تعز).

المشاريع الحالية للمنظمة في اليمن

ما هي المشاريع الحالية للمنظمة في اليمن؟ وما مقدار الدعم المقدم لهذه المشاريع؟

- المنظمة حالياً تتدخل في محافظة تعز ولكن في منطقتين مختلفتين و تقوم حالياً بتنفيذ مشاريع مختلفة في المجال الاقتصادي والتعليمي و الصحي بهدف تطوير الأوضاع المعيشية للمهمشين ، ويهدف جوهر البرنامج إلى زيادة الدمج الاجتماعي و الاقتصادي من اجل الوصول إلى الحقوق الأساسية. وفي المناطق الساحلية (المناطق الريفية في مديريتي المخا و باب المندب) تنفذ ديا حالياً مشروع الأمن الغذائي ، والذي يركز على الحصول على المياه المأمونة و الحصول على الغذاء من خلال تنفيذ مشاريع صغيرة والتوعية بالعناية الصحية الأساسية في التغذية وقال في الحقيقة تعمل ديا جنباً إلى جنب مع الجمعيات و السلطات المحلية على تعزيز عملية العمل التعاوني مع الشركاء.

وفي تعز تهدف المشاريع الاقتصادية إلى التأثير على مستوى الدخل وتطور الأداء في إدارة اقتصاد الأسرة المهمشة على حد سواء وفي الوقت نفسه فإن الأمية في أوساط المهمشين مرتفعة و كثير من الأطفال يلتحقون بالمدرسة الابتدائية حتى السنة الخامسة فقط ولهذا عملت المنظمة في هذا الجانب من أجل تعزيز التعليم و الالتحاق بالمدارس ، أما مشروع الصحة فهو مشروع لتحسين الوصول للمرافق الصحية (الوحدات و المراكز و المستشفيات) و كذا دعم نوعية خدمات الصحة ورفع المعرفة و الممارسات الصحية من خلال جلسات توعية.

وقال إن المنظمة تعتمد على الدعم المقدم من المجموعة الأوروبية (EUROPAID) و السفارة الفرنسية في تنفيذ مشاريع تعز وستنتهي المشاريع في نهاية العام 2011م لافتا إلى أن المنظمة تسعى للحصول على مانحين دوليين لديهم الرغبة لدعم والشراكة اليمنيين في هذه المشاريع التي تتركز على الفئات المهمشة .

لماذا تتركز مشاريع المنظمة على الفئات المهمشة ؟

- التركيز على الفئات المهمشة من قبل منظمة «ديا » جاء بناء على طلب من محافظ محافظة تعز في العام 2001م، وقد تدخلنا وفقاً للاحتياجات ومهمتنا و خبرتنا في هذا المجال لافتا إلى أن وضع المهمشين مقلق للغاية ومثال على ذلك

أكثر من 95 ٪ من الناس الذين يعملون في مكتب النظافة كعاملي نظافة للشوارع في اليمن يأتون من مجتمعات المهمشين ، وفي الوقت ذاته لا يوجد فرد مهمش يعمل كمدير في مكاتب النظافة في اليمن و توجد بعض النتائج و المؤشرات على معدلات الدخل السنوي ففي عام 2007 م كان دخل الفرد اليومي 175 دولارا أمريكيا للشخص الواحد من « الأخدام» (دراسة تم إجراءها في تعز وصنعاء و عدن في عام 2007م) و ما يقارب 372 دولار أمريكي في المتوسط في مستوى دخل أفراد المجتمع اليمني (إحصائية الـ UNDP للعام 2007م).

وفي دراسة تم انجازها في عام 2007م في صنعاء وتعز المعدل المئوي للأطفال المهمشين والذين يتسربون من المرحلة الأساسية للدراسة (بعمر 6 سنوات) و حتى الثانوية العامة (بعمر 18 سنة) كان 98 ٪ والإحصائية الوطنية كانت 27 ٪ .

ووفقاً للدراسة المقدمة من الدكتورة فوزية حسونة في عام 2005م ، 80 ٪ من السكان المهمشين لا يستطيعون الحصول على خدمات المياه النظيفة ، بينما معدل حصول المواطنين على خدمة المياه النظيفة هو 57 ٪ .

وراء هذه الإحصائيات نجد أن هناك واقعا لا يطاق لآلاف الأسر التي لا تستطيع الحصول على احتياجاتها الأساسية ، والمشكلة ليست فقط في تحدي الفقر و لكن أيضا تأتي لمعالجة مشكلة اجتماعية عميقة ، ووفقاً للقانون كافة المواطنين اليمنيين لديهم نفس الحقوق. ولكن عندما اطرح هذا السؤال على عدد كبير من غير الفئات المهمشة فتصورهم حول هذه الفئة سلبي إلى حد ما : يقولون " هم قذرون" و"هم كسالى" و"يريدون فقط إنجاب الأطفال و يستغلون النظام" .. بالطبع يوجد في أوساط المهمشين من هم كسالى و قذرون كما يوجد في بقية المجتمع أيضاً من غير المهمشين. هذه ليست مشكلة لدى المهمشين فقط ، ونحن نريد أن نغير التصور الخاطئ عن هؤلاء الناس .

نافذة

تحذير من اجتياح أزمة غذائية لليمن في يوليو

إيفاق سلطان سيف

حذرت المنظمات الإنسانية من إمكانية حدوث أزمة غذائية في اليمن إذا لم تتم زيادة التمويل الدولي المخصص للمساعدات الغذائية قبل يونيو 2010.

وقال برنامج الأغذية العالمي إن التمويل الذي حصل عليه لا يشكل سوى ربع ميزانيته السنوية لعام 2010 (25.6 مليون دولار من المبلغ المطلوب وهو 103.2 مليون دولار)، وأن مخزونه من الغذاء لـ 3.2 مليون مستفيد سينفد بنهاية يونيو القادم. ويعتبر النازحون اليمنيون في الشمال البالغ عددهم 250,000 شخص واللاجئون في الجنوب البالغ عددهم 19,000 لاجئ ومعظمهم من الصوماليين هم الأكثر عرضة للخطر، وفقاً لعدة وكالات إغاثة ومنظمات غير حكومية.

وفي هذا السياق، قال كامل بن عبد الله- رئيس قسم الصحة والتغذية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في اليمن: «إذا توقف برنامج الأغذية العالمي عن توزيع الغذاء، فإن السيناريو سيكون كارثياً». وأضاف أنه «إذا لم يتم توزيع المواد الغذائية كالمعتاد، فإن الوضع سيتدهور وسيتعرض النازحون واللاجئون للجوع».

وقال ماركو بابلو بلانكو- رئيس منظمة أطباء بلا حدود, إنه يشعر بالقلق من أن يؤدي وقف توزيع المساعدات الغذائية في مخيمات النازحين في شمال البلاد إلى التعجيل في عودة الأسر النازحة إلى ديارها في محافظة صعدة التي لم تتوفر فيها بعد متطلبات الحياة الرئيسية من غذاء وصحة وتعليم.

وأوضح أن «معظم السكان في مخيمات المزرق (الثلاثة في محافظة حجة) يحصلون على غذائهم من برنامج الأغذية العالمي ولذلك فإن أي توقف لتوزيع الأغذية قد يكون له تأثير كبير عليهم»، مشيراً إلى أن منظمته مستعدة لتوسيع نطاق خدماتها الغذائية في المخيمات مع التركيز على توزيع المواد الغذائية للفئات الأكثر ضعفاً. إلا أنه أضاف: «ولكننا لن نكون قادرين على سد الفجوة التي سيتركها توقف برنامج الأغذية العالمي عن توزيع المساعدات الغذائية».

من جهته، أفاد أندرو مور- المدير القطري لمنظمة إنقاذ الطفولة, أن منظمته لا تستطيع تولي دور برنامج الأغذية العالمي في توزيع المساعدات الغذائية، حيث قال: «ليس لدينا ما يكفي من الأموال؛ وبرنامجنا الخاص بالصحة والتغذية الممول من الولايات المتحدة ما هو إلا مكمل لجهود برنامج الأغذية العالمي».

وبسبب نقص التمويل قام برنامج الأغذية العالمي بخفض الحصص الغذائية في فبراير إلى 72 بالمائة من السعرات الحرارية اللازمة للشخص الواحد في اليوم بالنسبة للنازحين و90 بالمائة من السعرات بالنسبة للاجئين. ولكنه عاد ورفعها قليلاً في مارس بالنسبة للنازحين لتصل إلى 85 بالمائة وخفضها إلى 75 بالمائة بالنسبة للاجئين.وما لم يقم البرنامج باقتراض مبلغ 4.8 مليون دولار من «حساب الاستجابة العاجلة» التابع له، لما كان سيتمكن من توزيع المواد الغذائية حتى نهاية يونيو.

ثلث السكان يعانون من «انعدام الأمن الغذائي»

وكان تقرير صدر مؤخراً عن برنامج الأغذية العالمي بعنوان «المسح الشامل للأمن الغذائي لعام 2010» قد أفاد أنه بالإضافة إلى النازحين واللاجئين، يعاني ثلث سكان اليمن البالغ عددهم 23 مليون نسمة من «انعدام الأمن الغذائي» وأن 2.7 مليون منهم يعانون من «انعدام أمن غذائي شديد».

وفي حالة «انعدام الأمن الغذائي الشديد»، تنفق الأسر ما يصل إلى 30 بالمائة من دخلها على الخبز وحده. كما أنها لا تحصل فعلياً على نظام غذائي متوازن وتضطر غالباً إلى تفويت الوجبات.

ويعاني اليمن من أحد أعلى معدلات سوء التغذية في العالم. فوفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2009 إلى الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعاني حوالي 46 بالمائة من الأطفال اليمنيين دون سن الخامسة من نقص الوزن، وهو رابع أعلى معدل في العالم.

كما يشير تقرير «تتبع التقدم المحرز في مجال التغذية وتغذية الأم» الصادر عن اليونيسف في 2009 إلى أن حوالي 58 بالمائة من الأطفال يعانون من سوء التغذية أو من قصر القامة، حيث جاءت اليمن في المرتبة الثانية بعد أفغانستان.

وأضاف بن عبد الله من اليونيسف أنه «بدون مساعدات برنامج الأغذية العالمي، سوف نرى المزيد من حالات سوء التغذية الحاد ...ما يعني زيادة العبء على اليونيسف في وقت مازلنا فيه غير قادرين على مخاطبة جميع الحالات الشديدة في اليمن».

وينتشر انعدام الأمن الغذائي في اليمن منذ مدة طويلة ولكن مجموعة من العوامل ساهمت في تفاقم الوضع في الآونة الأخيرة. فقد تضررت البلاد بشدة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً على مدى العامين الماضيين وشهدت انخفاضاً في عوائد النفط بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على التحويلات المالية من اليمنيين العاملين في الخارج.

ومن العوامل الأخرى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يعتبر أحد أعلى المعدلات في العالم (3 بالمائة) والنقص الشديد في المياه.